



طريق المرأة العراقية الى البرلمان

بواسطة آيات مظفر نوري

يونيو
متوفر أيضًا باللغات:
English

عن المؤلفين

آيات مظفر نوري

آيات مظفر نوري هي باحثة في الشأن السياسي وهي مساهمة في منتدى فكرة



تحليل موجز

هناك حاجة ماسة للإصلاح من اجل توفير فرص أكبر للتمثيل السياسي للمرأة العراقية

في عام 2020 أصدرت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) والمعهد العراقي تقريراً يشير الى أن العراق قد احتل المرتبة 70 عالمياً من حيث تمثيل النساء في البرلمان وفي حين تولت النساء بعض مواقع صنع القرار في الحكومة العراقية بعد عام 2003 لم تشغل النساء بعد أي مناصب رئاسية أو تنفيذية مهمة في الحكومة العراقية

علاوة على ذلك يشكل هذا النقص في تمثيل النساء تحديات كبيرة أمام تقدمها ورفاهيتها في جميع أنحاء العراق لا سيما أنه يحد من قدرتهم على معالجة القضايا التي تؤثر عليهم بشكل مباشر في مجتمعهم ومن ثم وفي ظل مجتمع ذكوري مثل العراق هناك ضرورة ملحة لأن تحصل المرأة على المزيد من الحريات السياسية اللازمة لتحسين أوضاعها ومعالجة القضايا التي تؤثر عليها على هذا النحو لا تزال هناك حاجة ماسة لإبرام إصلاحات جديّة تهدف الى *تذليل العقبات* التي تحول دون المشاركة الفعالة والهادفة للمرأة في الحكومة العراقية بما في ذلك إصدار التشريعات المؤيدة للمرأة وزيادة مشاركتها في قيادة الحزب وتنظيم حملات دعوية من قبل منظمات المجتمع المدني تدعو لتوليها المناصب العامة ومع ذلك سيتطلب تحقيق هذه الأهداف فهم حقيقي لطبيعة العوائق التي تواجه هؤلاء النساء اللاتي يسعين حالياً للانخراط بشكل فعال في الحياة العامة

وفي حين نص الدستور العراقي النافذ لعام 2005 في المادة (14) على أن "العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو الجنسية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي" ما زالت المرأة تعاني من عدة تحديات تعيق مشاركتها السياسية بشكل عام ومشاركتها في والانتخابات والحياة النيابية بشكل خاص إذ أن طبيعة المجتمع حددت وأطرت علاقة المرأة بمجتمعها (الذكوري) بحدود ضيقة يقابله ضعف تمثيل المرأة الحكومي والخدمي للاحتكاك بالمجتمع وتفكيك هذه الإشكالية وإثبات دورها الفاعل وعلى الرغم من نظام الكوتا الحالي ما زال تمثيل المرأة داخل البرلمان لا يتناسب مع نسبة عدد النساء في العراق التي تتخطى حاجز الـ ١٥٪ من نسبة السكان في العراق

إلى هذه النقطة تمثل عملية جمع تأييد ودعم الناخبين في الانتخابات سواء على نظام الدوائر المتعددة الكبيرة (المحافظة) أو نظام الدوائر الصغيرة (المناطقية) صعوبة شديدة بالنسبة للمرأة. وعلى الرغم من أن المشرع العراقي خصص في الدستور العراقي نسبة تمثيل ثابتة للمرأة في مجلس النواب لا تقل عن 25% وأقرت على أساسه المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (نظام الكوتا) ليحميها ويساهم في تمثيلها البرلماني بأدنى المستويات إلا أن نظام الكوتا وتلك النسبة التي اقترحها الدستور ما زالت غير كافية نظرا لأنه سيستحيل على أي امرأة الفوز بإحدى مقاعد الرجال (خارج نظام الكوتا).

إضافة الى ذلك تتسم اغلب الدوائر الانتخابية ذات بطابع عشائري أو حزبي. وفي هذا الصدد تقول **فريال الكعبي** رئيسة منظمة أوان للتوعية وتنمية القدرات "لقد أيقنت أن الكوتا في مفهوم دولتنا الحديثة ما هي إلا مجرد تمثيل يحد لجنس الإناث والتعامل من هذا المنطلق يحول القضية إلى مفهومها البيولوجي وليس من منطلق الأدوار الاجتماعية للرجل والمرأة والقابلة للتغيير مع التطور الاجتماعي وبذلك تصبح المرأة ميزة كمالية يجب أن تضاف إلى مقاعد البرلمان كالبهارات التي نشتم رائحتها في المطابخ السياسية".

إضافة الى ذلك يمتد التمييز أيضا ليشمل النائبات داخل البرلمان وضد توليهم المناصب العامة فمثلا بعض اللجان البرلمانية مثل لجنة الأمن والدفاع لا تحتوي على امرأة واحدة ناهيك عن عدم وصول المرأة وتمثيلها في الرئاسة الثلاث مثل هيئة رئاسة البرلمان أو منصب نائب رئيس الجمهورية أو نائب رئيس مجلس الوزراء! كحد أدنى أو تمثيل العراق خارجياً من خلال وزارة الخارجية.

كما أن الأحزاب السياسية لم تهتم بتمكين المرأة وتنمية قدراتها بشكل حقيقي إلا في حالات نادرة كما في إقليم كردستان إذ نجد أن التنظيمات السياسية تبني وتصقل المرأة وتدفع بها باتجاه الملفات الحكومية لتتج في إدارتها. وعلى العكس نجد أن بعض الأحزاب توظف وجود المرأة كواجهة صورية فقط وتستغل وجودها داخل قبة البرلمان وتستلب أرائها وتمنعها حق وحرية اتخاذ القرار والتصويت على طريقته. وغالبا ما يتم استغلال المرأة فقط لشعر المقاعد والتصويت وفقا للخط الحزبي كما أن فرصهم في أثبات ذاتهم سياسيا تحت قبة البرلمان منخفضة للغاية.

أمام المرأة تحدي كبير في مواجهة هذه الظروف حيث يجب على المرشحة التي تأمل في الحصول على مقعد خارج نظام الكوتا أن تطرح برنامجها وسيرتها بقوة وتزاحم الرجال وتنافسهم منافسة عادلة وتقف بقوة القانون أمام العقبات التي تحول دون مشاركتها السياسية.

في ضوء تلك التحديات التي تحول دون تمثيل المرأة في العملية السياسية بشكل فعال هناك العديد من الخطوات التي تتعلق بقيادة المرأة في الحكومة والتي يجب على الجهات الفاعلة المختلفة في العراق اتباعها وكبداية يجب إضافة مادة الى قانون الأحزاب تضمن حصة المرأة في القيادات الحزبية بحيث لا تقل عن 25% على الأقل مع إلزام الأحزاب من خلال برامجها السياسية ومناهجها التنظيمية بتطوير وتمكين كوادرها النسائية. يتوجب أيضا على منظمات المجتمع المدني خاصة المنظمات التي تهتم بشؤون المرأة أن تعمل على تصميم برامج تدريبية تستهدف المرأة والعمل على التطوير النساء العاملات في المجال السياسي.

وبالتالي فالمشاركة الهادفة للمرأة لا تعني فقط زيادة عدد النساء في الحياة السياسية لكنها تعني أيضا العمل على تغيير الأعراف والممارسات المجتمعية التي تؤثر على المرأة. ومن ثم *الاعتماد* تشريعات مؤيدة للمرأة من شأنها أن تسمح لها بمعالجة القضايا التي تهمها بشكل خاص مثل العنف المنزلي والتمييز في محل العمل حيث تواجه المرأة العراقية تواجه تمييزا صارخا ومضايقات وترهيب في محل العمل خاصة النساء العراقيات اللواتي يعملن في وظائف رسمية كما هو الحال في كثير من الأحيان في أماكن أخرى ولا يزلن لا يتلقين نفس رواتب الرجال مقابل العمل المتساوي. ومن ثم يجب العمل على معالجة تلك القضايا حيث أن معالجتها قد تساهم في زيادة المشاركة السياسية للمرأة.

وأخيرا يجب على الإعلام المساهمة في توعية المجتمع بأهمية دور النساء في العمل السياسي والعمل على تحسين صورة المرأة وإبراز إمكاناتها على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ومن ثم تتحمل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية مسؤولية كبيرة وعلى المعنيين من مثقفين ومنظمات وإعلاميين أن يساهموا بارتقاء الفكر والمنظومة القيمية نحو العدالة في الاختيار والتقييم.

وبالتالي تشكل هذه الإصلاحات نقطة انطلاق مهمة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة. وفي حين ستظل التحديات الحقيقية التي تواجهها المرأة العراقية قائمة حتى في حالة تنفيذ هذه الإصلاحات فمن الأهمية بمكان بدء الزخم في هذه العملية الإصلاحية فلا يمكن للنساء اللواتي يعانين من التحرش والعنف المنزلي ونقص الفرص المهنية التطلع الى التقدم.



تنبيهات البريد الإلكتروني



خبراء في، [القضية / المنطقة]



موصى به



BRIEF ANALYSIS

The Future of al-Tanf Garrison in Syria

//

Grant Rumley ,
David Schenker



ARTICLES & TESTIMONY

Why Israel (Sort of) Misses the Iran Deal

//

Neri Zilber



تحليل موجز

الولايات المتحدة لا تزال تتصدر قائمة القوى العظمى "المهمة" للجمهور الأردني

ديسمبر

ديفيد بولوك،
ساويرا خان

ابق على اطلاع

سجّل لتلقي الإشعارات بالبريد
الإلكتروني



THE
WASHINGTON INSTITUTE
for Near East Policy

19th Street NW – Suite 500 1111
Washington D.C. 20036
Tel: 202-452-0650
Fax: 202-223-5364

[الاتصال بالمعهد](#)
[غرفة الصحافة](#)
[Subscribe](#)

Fikra Forum is an initiative of the Washington Institute for Near East Policy. The views expressed by Fikra Forum contributors are the personal views of the individual authors, and are not necessarily endorsed by the Institute, its staff, Board of Directors, or Board of Advisors.

منتدى فكرة هو مبادرة لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى والآراء التي يطرحها مساهمي المنتدى لا يقرها المعهد بالضرورة ولا موظفيه ولا مجلس إدارته ولا مجلس مستشاريه وإنما تعبر فقط عن رأي صاحبه

المعهد هو منظمة (c)3501 جميع التبرعات معفاة من الضرائب



